CIVICUS

PUBLISH WHAT YOU PAY

ملخص

رجال الشرطة يقتحمون معسكر "لا بويا" لمواجهة المتظاهرين الذين يسدون مدخل منجم "ال تامبور" (كابس، كاسيدي و شركاه و مركزه في الولايات المتحدة). تعرض المقيمين في "سان خوسيه" و "سان بيدرو ايمبيك" للإخلاء العنيف من قبل الشرطة و ذلك لكي يتمكنوا من ادخال معدات و آلات من النوع الثقيل.

من الخطورة إثارة تساؤلات حول إدارة الموارد الطبيعية. القتال من أجل توزيع أكثر عدلًا للفوائد الناتجة عن استغلال الموارد في بلد مما يعني مواجهة اختلال توازن قوى صارخ. ويجري حاليًا تقليص المساحة أمام أولئك الذين يدافعون عن الأراضي المجتمعية، ويفضحون الفساد والتدهور البيئي، ويدعون إلى الشفافية والحكم الرشيد من قِبل اتجاهين عالميين متقاربين. أولًا، استغلال الموارد الطبيعية يفاقم ويهدد الأنظمة الإيكولوجية الهشّة. ثانيًا، القيَّم السلطوية آخذة في الارتفاع، مما يؤدي إلى هبوط مستوى التسامح مع التعدديّة وتقلص الحريات السياسية. وهذا يساعد على تقييد الحريات الفردية والحقوق الجماعية. وفي هذا الصدد، يكشف البحث الذي أجرته منظمة "سيفيكوس" عن أنَّ الانتهاكات الخطيرة لحرية تكوين الجمعيات والتعبير والتجمّع السلمي - وهي أمور مركزية في الفضاء المدني - وقعت في 109 دولة على الأقل خلال عام 2015. ويوضح مؤشر "سيفيكوس" أنَّ هناك 3.2 مليار شخص يعيشون الآن في بلدان حيث الفضاء المدني مقيَّد أو مغلق.[1]

في ظلّ تجنب الحكومات التزاماتها بموجب القانون الدولي، تقمع تلك الحكومات في جميع أنحاء العالم الناشطين في مجال الموارد الطبيعية وتفشل في حمايتهم من الاضطهاد. ويستغل ممثلوا الشركات هذا الوضع للإفلات من العقاب، مع عداء مطلق تجاه هذا النشاط المدني.

من أجل إعداد هذا التقرير، جمعت منظمة "سيفيكوس" وائتلاف "انشر ما تدفع" بعض القصص من أرض الواقع لتسليط الضوء على السلبية المتزايدة التي يواجهها النشطاء في مجال إدارة الموارد الطبيعية يوميًا. هذه القصص تبرز مجموعة متنوعة من السُبل التي يتمّ فيها منع النشطاء من المساءلة والتعبير عن رفضهم لمشاريع الموارد الطبيعية في جميع أنحاء العالم. كما أنها تكشف عن الأنماط الكامنة وراء القمع. الوسائل الرئيسية التي يتمّ من خلالها تقييد نشطاء الموارد الطبيعية موضحة في الجدول أدناه.

التهديدات وأعمال العنف، بما في ذلك الاختفاء والقتل

تشير تقارير منظمة "جلوبال ويتنس" إلى أنّه مع وقوع 185 جريمة قتل في 16 دولة، كان 2015 "أسوأ عام على الإطلاق في قتل المدافعين عن الأراضي والبيئة".[4] ونادرًا ما يتمّ القبض على الجُناة. إنَّ الإفلات من العقاب جرّاء انتهاكات حقوق الإنسان ليس بالأمر الجديد، ولكنه في الآونة الأخيرة أصبح أداة تسهيل رئيسية لوقوع الأذى الجسدي للناشطين في مجال الموارد الطبيعية.

عواقب هذه التطورات واضحة عبر طيف من الانشطة في مجال الموارد الطبيعية في جميع أنحاء العالم. أصبح المدافعون عن حقوق السكان الأصليين والنساء عُرضة للخطر بشكل خاص. وفي ظلّ العنصرية التي تُمارس ضد الشعوب الأصلية في العديد من السياقات، تناضل هذه الشعوب إلى حد كبير للدفاع عن حقوقهم في ضوء حقوق غير واضحة المعالم للأرض المشاع ومؤسسات دولة ضعيفة وفاسدة. تواجه الناشطات تهديدات إضافية، بما في ذلك الرفض الاجتماعي، والاستدراج الجنسي والعنف الجندريّ. وكونهم الأكثر عُرضة للخطر، فإنَّ الناشطات والسكان الأصليين بحاجة إلى حماية خاصة.

يجب توضيح نضال نشطاء الموارد الطبيعية للجميع، بحيث يمكن للمجتمع أن يتحمل المسؤولية المشتركة لحمايتهم. ومن خلال خلق حركة تضامن قوية، تأمل منظمة "انشر ما تدفع" ومنظمة "سيفيكوس" أن تشجع على تغيير السلوكيات التقييديّة المتبعة من قبل الجهات الحكومية والشركات بحيث يمكن للمواطنين القيام بدور فعّال في إدارة الهبات الطبيعية لبلادهم. إنَّ حماية وإنفاذ حقوق الإنسان – بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والتجمّع السلمي وحرية التعبير – تقع في المقام الأول على عاتق الدولة. ولكنَّ الجهات الفاعلة الأخرى العامة والخاصة – الشركات والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني – لديها دور هامّ أيضًا. يقدّم هذا التقرير توصيات محددة لكل من هذه الجهات:

توصيات للحكومات

مقاربة التشريعات المحلية مع القانون الدولي وأفضل الممارسات

توقيع وتنفيذ المعاهدات مثل التعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تعزيز التشريعات المحلية التي تضمن بعض الحقوق مثل حيازة الأراضي والحصول على المعلومات، وإلغاء القوانين التقييديّة. ضمان أنَّ هيئات إنفاذ القانون والقضاء فعّالة بدرجة كافية للعمل بفعالية وبشكل مستقل.

تعزيز مجتمع مدني قوي

دعم مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والشراكة الحكومية المفتوحة التي تشجّع على مشاركة المجتمع المدني. الموافقة على الميثاق المدني كإطار لمشاركة المواطنين، والإقرار بعمل نشطاء الموارد الطبيعية من أجل المصلحة العامة.

ضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان

وضع اللوائح والقوانين من أجل ضمان أنَّ الجهات الخاصة تلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتسمح للمجتمعات المتضررة بإعطاء أو حجب الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للمشاريع. وتشجيع الشركات على تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

مطالبة الحكومات بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

تشجيع الهيئات الإقليمية على اعتماد آليات مماثلة للجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان،[5] وتوفير الحماية العاجلة للمدافعين عن حقوق الإنسان.

مع سنّ الحكومات تشريعات جديدة أو التلاعب بالقوانين الموجودة للحدّ من حريات النشطاء، أصبح القانون أداة رئيسية لتقويض النشاط الشرعي. يجري استخدام القانون على نطاق واسع من قِبل لاعبين تابعين للدولة والشركات من أجل قمع الأصوات الناقدة غير المرغوب فيها. وينتج عن هذا القمع ثلاثة اتجاهات رئيسية:

قوانين جديدة تعيق تسجيل وتمويل وأنشطة منظمات المجتمع المدني

في السنوات القليلة الماضية، أصدرت أو صاغت أكثر من 60 دولة بعض التشريعات التي تضيّق المجال أمام منظمات المجتمع المدني للعمل،[2] لا سيما في المجالات الحسّاسة مثل حقوق ملكية الأراضي.

تعديلات قانونية للسماح بالمزيد من السيطرة الأمنية على الاحتجاجات

يجري تصنيف الأعمال غير العنيفة مثل المسيرات والاعتصامات وإقامة حواجز على الطرق باعتبارها جرائم، مع سماح بعض الدول لقوات الأمن باستخدام أساليب قاتلة للسيطرة على الفضاء العام.

تجريم النشاط الشرعي من خلال النظام القضائي

تشمل الوسائل المشتركة اعتقال النشطاء بتهم ملفقة لأسابيع أو أشهر، والإفراج عنهم لأنَّ قضاياهم لا تقوم على أساس موضوعي.

كما يتمّ استخدام وسائل غير قانونية للقمع على نطاق واسع. وتشمل هذه الوسائل:

التشهير العلني

يدير كبار المسؤولين العموميين حملات التشهير لتقويض منظمات المجتمع المدني والنشطاء، الذين يتمّ وصفهم بأنهم غير وطنيين، ومعادين للتنمية، وكذابين وإرهابيين.[3]

مراقبة لا مسوّغ لها

كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية تستخدم المراقبة للسيطرة والترهيب. وتشمل وسائل المراقبة المخبرين، واعتراض المعلومات أو المراقبة عن بُعد.

توصيات للشركات والمستثمرين

الالتزام بحقوق الإنسان الدولية والمعايير البيئية

تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمعايير الدولية والإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان (بما في ذلك فحوصات العناية الواجبة على سلاسل التوريد).

تعزيز مشاركة المجتمع المدني

الكشف عن المعلومات المتعلقة بمشاريع الموارد الطبيعية، ودعم الحوار البنَّاء مع النشطاء. ووضع آليات لمنع وتدارك انتهاكات حقوق الإنسان. وتعليق المشاريع التي لم تحصل على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من المجتمعات المحلية المتضررة.

توصيات للمجتمع المدني

إخضاع الحكومات ورجال الأعمال للمساءلة

رفع مستوى الوعي بشأن الضمانات الدولية والإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان والبيئة. والدعوة إلى قواعد مُلزِمة على جميع المستويات لتعزيز الأعمال التجارية وامتثال المستثمرين للقوانين الدولية. وتعزيز المشاركة في مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والشراكة الحكومية المفتوحة، وبناء القدرات المحلية لتوثيق القمع.

إنشاء شبكات دعم قوية وواسعة للنشطاء

تطوير مجموعات دعم محلية ودولية وآليات الاستجابة السريعة، بما في ذلك إنشاء علاقات وثيقة مع الصحفيين. وتعزيز قنوات التضامن الوطني، وجلب منظمات المجتمع المدني الأخرى لتبادل أفضل الممارسات للتعامل مع تقلص مساحة المدني. وطلب المشورة القانونية الموالية للمصلحة العامة والدعم من صناديق الطوارئ مثل "LifeLine".

[1] منظمة سيفيكوس، تقرير مراقبة منظمات المجتمع المدني، يونيو 2016، ومنظمة سيفيكوس، تقرير نتائج المراقبة، أكتوبر2016، http://goo.gl/S7p8kd.

[2] لتحليل شامل لهذا التوجه القانوني، انظر:
Carothers, Thomas and Saskia Brechenmacher (2014)
مساحة ضيقة، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي،
http://goo.gl/WYRe66.

لأمثلة حديثة من الأرجنتين وفنزويلا وبوليفيا، انظر: "بنما: تقول الرئيسة الأرجنتينية كيرشنر: المنظمات غير الحكومية "تهدف لإعاقة استقرار" حكومات أمريكا اللاتينية"، 12 إبريل 2015، https://goo.gl/7C4B7i؛ "Presidente Maduro encabeza fase superior de ataques contra ONG y activistas de derechos humanos"، PROVEA، 22 أغسطس 2015، http://goo.gl/7p0xNi; "Monagas: Cabello acusó a ONG venezolanas de 'conspirar' contra el país," IPYS, 1 ديسمبر 2015 http://goo.gl/XOJWaT; "Rafael Correa rechaza la 'absurda' y 'peligrosísima' ideología de género," Infobae, 3 يناير 2014، http://goo.gl/lL9YOT; "Una ONG acusa al Gobierno de Ecuador de intimidaciones," El País, 28 يناير 2014، http://goo.gl/Q6lQ1Q; "What's Behind the Bolivian Government's Attack on NGOs?," NACLA, 3 سبتمبر 2015 https://goo.gl/DlI7ql.

[4] GW (2016) على الأرض الخطرة،
http://goo.gl/UFtW41.

[5] CIDH، "Derechos de defensores y defensoras de derechos humanos" http://goo.gl/txz9h4.